السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

ويلقي كلمته

أقر عددا من التوصيات بشأن عدالة الرواتب والأجور

المجلس يوافق على الميزانية العامة وميزانيات الجهات المستقلة

السعدون : سنبقى بإذن الله متسلحين بروح الصبر والتطلع لدور انعقاد قادم يحمل في طياته روح الإنجاز

كتب : أحمد الهدييان

رفع رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون أمس الجلسة الختامية معلنا فض دور الانعقاد العادي الاول من الفصل التشريعي الـ17.

وكان المجلس وافق في جلسته الخاصة على مشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات الحكومية الملحقة عن السنة المالية "2023-2024" وقرر إحالتها إلى الحكومة.

كما وافق المجلس أيضا على مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية "2023-2024" وقرر إحالته إلى الحكومة.

وأقر المجلس مشاريع القوانين بربط ميزانية الجهات الحكومية المستقلة عن السنة المالية "2023-2024" وقرر إحالتها إلى الحكومة.

ووافق مجلس الأمة على مشاريع القوانين باعتماد الحسابات الختامية لخمس جهات مستقلة عن السنة المالية "2021-2022".

كما وافق المجلس على عدد من التوصيات بشأن عدالة الرواتب والاجور والمساواة بين الموظفين العاملين في الهيئات والوزارات الحكومية.

وتضمنت التوصيات وفقا للطلب النيابي أربعة توصيات اولها قيام مجلس الوزراء بتسكين الوظائف القيادية في جميع الوزارات والهيئات والجهات التابعة لها خلال ثلاثة شهور من تاريخ إقرار الميزانية العامة "2023-2024".

بدوره قال رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون أن التفاعل الواع والتعاون المتبادل بين أعضاء السلطتين أثمر قوانين نوعية،معربا عن تطلعه لدور انعقاد قادم يحمل في طياته روح الإنجاز وتحقيق تطلعات الشعب.

من جهته قال سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء إن دور الانعقاد العادي الأول لمجلس الأمة ورغم قصر مدته شهد إقرار عدد من مشروعات القوانين التي تسهم في استكمال البناء التشريعي للبلاد وتحقق الإصلاح المنشود وتعزز مسيرة التنمية وتلبي تطلعات المواطنين.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة :

رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون يفتتح الجلسة الخاصة لمناقشة 4 تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي في شأن الميزانية العامة للدولة والجهات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2024/2023.

البدء بمناقشة أربعة تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

وقال رئيس لجنة الميزانيات عادل الدمخي أن ميزانية 2024/2023 قدرت المصروفات بـ 26 ملياراً وإيراداتها 19.5 مليار ، مبينا أن الخلل الأكبر في الميزانية ليس ارتفاع المصروفات.. بل الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية.

وأضاف الإيرادات النفطية تباينت من 8.7 مليار في 2020 إلى 26 ملياراً في 2023/2022 وهذا التباين يجب أن يدق ناقوس الخطر لدى المجلس و الحكومة معاً.

وتابع التقديرات الواردة في الميزانية 80 في المئة منها رواتب وما في حكمها من دعوم وهي تقديرات تلامس معيشة المواطن لذلك ليست محلاً للنقاش.

بدوره أكد مقرر لجنة الميزانيات أسامة الزيد أن هناك 12% زيادة في المصروفات عن الميزانية السابقة.

وأضاف ان 481 مليون دينار تخص البدل النقدي والحكومة لم تلتزم بالاعتماد المالي فصرفت على حساب العهد وعالجته في الميزانية الجديدة.

وتابع أن ارتفاع المصروفات يشكل هاجساً نيابياً لكنه في الوقت ذاته واقع لا يمكن تجاهله نظراً للنمو السكاني.

من جهته قال النائب مبارك الحجرف إن ميزانية العام الحالي التي تبلغ 26 مليار دينار هي الأضخم في تاريخ الكويت، مضيفا إنه " من الصدف أن نناقش الميزانية في 2/8 ونحن نستذكر شهداءنا الذين ضحوا بأرواحهم، ولن نتوانى عن الدفاع عن مقدرات الكويت".

وأكد الحجرف وجود قصور حكومي متوال فيما يتعلق بالمشاريع التنموية ومنها ميناء مبارك وتوسعة المطار ومنطقة العبدلي الاقتصادية مضيفا " كلها مشاريع على ورق وكلفت الدولة مبالغ باهظة".

وأوضح الحجرف أن الطرق الرئيسة في البلاد مثل السالمي والعبدلي كلها متهالكة، وميزانية الدفاع عالية ولكن المشاريع معطلة، والتعليم يحتاج إلى نفضة، والمنظومة الصحية تحتاج إلى تطوير.

وتساءل الحجرف " أما آن للصناديق السيادية أن تمول الميزانية وتتلافى العجز وإلا لن نستطيع دفع رواتب المواطنين، ولماذا الاحتياطات الذهبية للكويت قليلة رغم ملاءتها المالية كبيرة "، مؤكدا أن "تعزيز سيولة بنك الائتمان ضرورة".

واعتبر شعيب المويزري أن خلو ميزانية بقيمة 26 مليار دينار من شيء يتعلق بتحسين معيشة المواطنين أمر مؤسف، وأن وعد الحكومة بتوفير 21815 وظيفة اعتراف ضمني باستمرار أزمة البطالة وعدم جدية كل المحاولات السابقة في حلها، مشيرا إلى وجود 36898 مواطنا عاطلا عن العمل.وأعرب المويزري عن رفضه أي محاولة لتخصيص مرافق الدولة، موضحا أن العبث والهدر مستمران في الميزانية ولم يحاسب أحد ارتكب مخالفات، ولم تعالج بها أي مشكلة.

وبين المويزري أن الصندوق السيادي الكويتي، يفترض أن يوجد به الآن 389 مليار دينار كويتي وليس 220 كما عرض وزير المالية في جلسة أمس.

واستذكر د. حسن جوهر شهداء الكويت الأبرار بكل فخر واعتزاز، معاهدا أسرهم ببذل كل جهد ومثابرة في سبيل الارتقاء بالبلد والعمل بكل الأدوات المتاحة لتحقيق هذا الهدف.

وانتقد جوهر النهج الحكومي فيما يخص تنويع مصادر الدخل قائلا " قدمنا حزمة تشريعات من الممكن أن تنوع مصادر الدخل، وقدمنا مشاريع قد تدر أموالا لخزينة الدولة مثل المدن الإسكانية، والميزانية 19 مليارا والرواتب 20 مليارا، ولا توجد معالجة لهذا الخلل في أكبر ميزانية في تاريخ الكويت".

واعتبر أن " الأجهزة المناط بها تنويع مصادر الدخل صارت عبئا على الدولة، ومؤسسة الموانئ أرباحها 23 مليون دينار، في حين أن أقل ميناء في المنطقة لا يقل دخله عن 20 مليارا، وفي الجمارك هناك 230 مليون دينار متراكمة للحكومة على شركة الأرصفة، متسائلا " لماذا لا تطالب الدولة بمديونيات الشركات؟".

وأضاف إن " ميزانية التعليم 2.5 مليار دينار ويخصص منها 600 مليون لتطوير التعليم، وحتى الآن لم تنجز رخصة المعلم وهو مشروع عمره 10 سنوات، وفي الصحة لم تتم محاسبة المسؤولين عن الهدر والتجاوزات المالية خلال في أزمة كورونا".

وأكد النائب مرزوق الحبيني أهمية تشخيص ما تعانيه البلد من مشاكل أدت إلى ما وصلت إليه الأمور، معتبرا أن "مشكلتنا هي سوء الإدارة الاقتصادية والمالية والتعليمية والصحية، في كل مجال لدينا سوء إدارة".

وبين الحبيني أن المشكلة الأخرى هي غياب الثواب والعقاب الذي أدى إلى تفشي الفساد في كل أجهزة الدولة، مشيرا إلى أن من مصادر الفساد المالي بنود تقدير كلفة المشروعات التابعة لوزارة الأشغال ومنها مشكلة إصلاح الطرق، وما يثار بارتفاع الكلفة من 390 مليون دينار إلى 900 مليون.

من جهته، قال النائب حمدان العازمي "هناك ميزانيات مليارية تمر كل سنة ونقول عنها الكلام نفسه، فالبنية التحتية متهالكة والشوارع منهارة والصحة من تدهور إلى تدهور والإسكان توزيعات على الورق فقط والتعليم متدهور ولا حياة لمن تنادي"، مطالبا بمعالجة قضية خلو منفذ العبدلي من أجهزة التفتيش.

وأضاف إن التوظيف إلى اليوم متعطل، والوزير الذي لديه صلاحية لحل القضية لم يحلها، مشددا على ضرورة أن تكون طريقة اختيار الوزراء والمناصب بالكفاءة وأن تشكل لجنة تضم "نزاهة" حتى تكون الاختيارات سليمة وليس بها مجاملات.

وأكد أن البلد يحتاج إلى إدارة ومحاسبة وإلا سنعود إلى المربع الأول، مضيفا إن " الحكومة هي التي لديها الأموال والمشروعات وهي من بيدها الإصلاح لكنها لا تريد، والمجلس هو المراقب والمشرع".

وقال النائب د. حمد المطر إن البيان الصادر من وزير المالية عن الأوضاع المالية والنقدية، تحدث عن أن النظرة الاقتصادية المستقبلية لن تتحقق إلا بتعاون السلطتين، مضيفا "إذا كانت

مداخلة الوزير سعد البراك

وعيسى الكندري

ما بذلتموه من عطاء جاء عرفانا لشعب أوفى كلمته في يوم الرهان ولم يحبط عزيمته تكرار الانتخاب

سنة الحياة أن نلتقي ونفترق ولكن لا نتفرق ورباطنا لا يتمزق ..نجتمع وننفض ولا ننفض من نفوسنا

إدراككم للمسؤولية تجلى في تجاوبكم مع تطلعات الشعب الذي استودعكم أمانة رسالته فأديتم الأمانة

سعد البراك: أدرجنا 181.283 مليون دينار للفئات الجديدة التي شملها تعديل قانون تأمين للمتقاعدين "عافية"

الغانم يلقي كلمته

المويزري متحدثا